

**التجانس مفهومه وأثره في
الظواهر النحوية والتصريفية**

إعداد الدكتورة
هالة محمد السيد زهران
أستاذ اللغويات المساعد
كلية الدراسات الإسلامية والعربية - بنات القاهرة
جامعة الأزهر

التجانس، مفهومه، وأثره في الظواهر النحوية والتصريفية

هالة محمد السيد زهران

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني: halazhran2514.el@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على ظاهرة التجانس وتبيان مفهومها، والوقوف على المسائل النحوية والتصريفية التي فسّرت في ضوءها، لبيان أثرها، ومواطن استعمالها. فقد جاء استعماله متناثرًا في بطون أمات الكتب النحوية والتصريفية. لذلك اتبع البحث المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي . وتكمن أهمية البحث في أن كثيرًا من النحاة عولوا على التجانس في تفسير الكثير من الظواهر النحوية والتصريفية، كما اتخذوا منه علة يعتلون بها لتأكيد آرائهم والاحتجاج لها، فضلًا على أنه لم يقف أحد من الباحثين - فيما أعلم - على دراسة هذه الظاهرة وجمع شتيتها . ويقع البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة. تتناول المبحث الأول مفهوم التجانس في اللغة والنحو ، وجاء المبحث الثاني في أثر التجانس في الظواهر النحوية ، وأثره في الظواهر التصريفية، ثم جاءت الخاتمة لتبين أهم نتائج البحث، ومنها التوصل إلى جملة من الضوابط التي تحكم هذه الظاهرة، ومنها: أنّ من شأنهم أن يتبعوا الشيء نظيره ليتجانس الكلام، وأنّه لا تنافر بين المتجانسات بل بين المتضادات، وأنّ اجتماع المتجانسين مطلقًا ثقيل، فأدى ذلك إلى إبدال أحد الحرفين المتجانسين حرفًا من غير ذلك الجنس، وكانت ظاهرة التجانس بين الحروف والحركات هي الأكثر شيوعًا، سواء في الظواهر النحوية أم التصريفية. ومن أثر هذا التجانس إنابة الحروف عن الحركات في الإعراب، ودلالة الحركة على الحرف المحذوف.

الكلمات المفتاحية: التجانس، الظواهر، النحو، التصرف، الحروف، الحركات.

At-Tajanus (Homonymy)¹, its Definition, and its impact on grammatical and morphological phenomena

Hala Mohammed As-Sayed Zahran

Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies, Women's Branch in Cairo, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.

E-mail: halazhran2514.el@azhar.edu.eg

Abstract:

The research aims to shed light on the phenomenon of *At-Tajanus*, explain its meaning, identify the grammatical and morphological issues that have been interpreted in the light of it, and to show its impact. The research followed the inductive, descriptive and analytical approach. The importance of the research lies in the fact that many of the grammarians relied on *At-Tajanus* in the interpretation of many grammatical and morphological phenomena, and they also referred to it as a proof to confirm their views.. Moreover, none of the studies known to the researcher focused on studying this phenomena. The research is divided into an introduction, two parts and a conclusion. The first part deals with the concept of *At-Tajanus* in language and grammar, and the second part elaborates the impact of *At-Tajanus* on grammatical and morphological phenomena, the conclusion presents the most important findings of the research, including a set of the factors that govern this phenomenon: a word may be followed by an equivalent or homogeneous word to produce this phenomena, there is no dissonance between homogeneous parts of speech, but between the antonyms, and that the absolute co-occurrence of two homogeneous parts of

1 **At-Tajanus** is a linguistic Arabic phenomenon that is partially similar to homonymy in English, However, in Arabic it has a wider scope, certain peculiarities and occurs at different levels of language, so it is preferable to be referred to by its Arabic name.

speech is linguistically inconvenient. The most common of *At-Tajanus* types is homogeneity of letters and diacritics, whether in grammatical or morphological phenomena. One of the effects of *At-Tajanus* is to use letters instead of diacritics as markers of parsing (Iraab) and that the diacritics denote the letters omitted.

Keywords: At-Tajanus, phenomena, grammar, morphology, letters, diacritics.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى وعلي آله وصحبه
ومن سار على نهجه واقتفى.

أما بعد...

فقد كان للتجانس عناية كبيرة عند اللغويين وخاصة البلاغيين، وعند علماء
التجويد.

وجاء استعماله متناثرًا في بطون أمات الكتب النحوية والتصريفية، لذلك كان
البحث فيه يحتاج إلى جهد مضاعف.

وتكمن أهمية البحث في أن كثيرًا من النحاة عولوا على التجانس في تفسير
الكثير من الظواهر النحوية والتصريفية، كما اتخذوا منه علة يعتلون بها لتأكيد
آرائهم والاحتجاج لها.

فضلا على أنه لم يلتفت أحد من الباحثين - فيما أعلم - إلى دراسة هذه
الظاهرة وجمع شتيتها.

لذلك جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على ظاهرة التجانس وتبيان مفهومها،
وللوقوف على المسائل النحوية والتصريفية التي فسرت في ضوءها، لبيان أثرها
ومواطن استعمالها.

ويقع البحث بعد هذه المقدمة في مبحثين وخاتمة.

المبحث الأول: مفهوم التجانس في اللغة والنحو.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: التجانس واستعماله في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: ظاهرة التجانس عند النحاة.

المطلب الثالث: مظاهر التجانس.

المطلب الرابع: ضوابط الفكر النحوي للتجانس.

المطلب الخامس: أنواع التجانس.

المبحث الثاني: أثر التجانس في الظواهر النحوية والتصريفية.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثر التجانس في الظواهر النحوية.

المطلب الثاني: أثر التجانس في الظواهر التصريفية.

ثم ختمت بخاتمة تبين أبرز نتائجه، وأتبعتها فهرساً للآيات القرآنية والشواهد الشعرية وثبت المصادر والمراجع، وفهرساً للموضوعات.

والله تعالى أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به، إنّه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير.

المبحث الأول

مفهوم التجانس في اللغة والنحو

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: التجانس واستعماله في اللغة والاصطلاح:

التجانس: تَفَاعُلٌ مِنَ الْجِنْسِ^(١). تَجَانَسَ يَتَجَانَسُ، تَجَانَسًا فَهُوَ مُتَجَانِسٌ^(٢).

والجنس: كُلُّ ضَرْبٍ مِنَ الشَّيْءِ وَالنَّاسِ وَالطَّيْرِ، وَحُدُودِ النَّحْوِ، وَالْعُرُوضِ وَالْأَشْيَاءِ، وَيُجْمَعُ عَلَى أَجْنَاسٍ^(٣).

والجنس عند أهل العربية يراد به الماهية، وبهذا المعنى يُقال: تعريف الجنس، ولام الجنس^(٤).

فالجنس لفظ عام، وكلُّ لَفْظٍ عَمَّ شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا فَهُوَ جِنْسٌ لِمَا تَحْتَهُ، سِوَاءِ اخْتَلَفَ نَوْعُهُ أَمْ لَمْ يَخْتَلَفْ^(٥).

ويقال هذا يجانس هذا أي: يشاكله، وفلان يجانس البهائم ولا يجانس الناس، إذا لم يكن له تمييز ولا عقل^(٦).

وكان الأصمعي يدفع قول العامة: هذا مجانس لهذا إذا كان من شكله، ويقول: ليس بعربي خالص^(٧).

وردّ عليه أحمد بن فارس فقال: "إن هذا غلط على الأصمعي، لأنه الذي وضع كتاب الأجناس، وهو أول من جاء بهذا اللقب في اللغة"^(٨).

(١) ينظر الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) ص ٢٧٥.

(٢) ينظر معجم اللغة العربية المعاصرة ٤٠٤/١.

(٣) ينظر كتاب العين ٥٥/٦، وتهذيب اللغة ٥٩٠/١٠، ومقاييس اللغة ٤٨٦/١، واللسان (جنس).

(٤) ينظر موسوعة كشاف اصطلاحات العلوم والفنون ص ٥٩٤.

(٥) ينظر الكليات ص ٣٣٩.

(٦) ينظر تهذيب اللغة ٥٩٠/١٠، وتاج العروس ٥١٦/١٥.

(٧) جهرة اللغة ٤٧٦/١، ومجمل اللغة ص ٢٠٠، والصحاح ٩١٥/٣.

(٨) مقاييس اللغة ٤٨٦/١.

والتجانس معناه في اللغة: الاشتراك بين شيئين، ولكن ليس كل اشتراك بين شيئين يسمى تجانساً.

فإن كان الاشتراك في الجنس والماهية كاشتراك إنسان و فرس في الحيوانية، يسمى مجانسة.

وإن كان بالنوع، يسمى مماثلة، كاشتراك زيد وعمرو في الإنسانية.

وإن كان في الكيف، يسمى: مشابهة، كاشتراك الإنسان والحجر في السواد.

وإن كان بالمضاف، يسمى: مناسبة، كاشتراك زيد وعمرو في بنوة بكر.

وإن كان بالشكل، يسمى: مشاكلة^(١)، وهي الموافقة، فيقال: تشاكل الشيطان توافقا، وشاكل كل واحد منهما الآخر^(٢).

والتجانس عند البلاغيين من المحسنات اللفظية، وهو لون من ألوان البديع،

وهو أن تشبه اللفظة اللفظة في تأليف حروفها مع اختلافهما في المعنى^(٣).

ومثاله من كتاب الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾^(٤)، فالمراد بالساعة الأولى: يوم القيامة، وبالساعة الثانية: المدة من الزمن^(٥).

فالمجانسة عند أهل البديع بمعنى المماثلة، وسُمي هذا النوع جناساً لما فيه من المماثلة اللفظية^(٦).

أما عند النحاة فيمكن تعريفه بأنه: اجتماع اسمين ظاهرين، أو ظاهرٍ ومضمرٍ، أو حرفين، أو غير ذلك في الجنس والماهية، وما يترتب عليه من أثرٍ في الظواهر النحوية والتصريفية.

(١) ينظر التعريفات ص ٢١٥، والكليات ص ٨٤٢.

(٢) اللسان (شكل).

(٣) ينظر البديع في البديع لابن المعتز ص ١٠٨، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق ٣٣١/١.

(٤) من الآية ٥٥ من سورة الروم.

(٥) ينظر الطراز لأسرار البلاغة للعلوي ١٨٥/٢، وجواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ص ٣٢٦.

(٦) ينظر المرجع السابق ١٨٥/٢.

وبهذا تظهر العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للتجانس أو المجانسة، وكذلك يظهر الفرق بينه وبين المشاكلة، فليس الأمر كما يرى الدكتور رياض عبود إهوين بأن النحويين استعملوا لفظ المجانسة في المواضع التي تقع فيها مشاكلة^(١)، بدليل عدم تعرضه للمواضع التي استعمل فيها النحاة هذا اللفظ - وهي كثيرة جداً - في دراسته لظاهرة المشاكلة في التراث النحوي العربي.

فالمشاكلة أقرب إلى المشابهة والمماثلة الظاهرة^(٢)، بخلاف المجانسة فإنها تكون في حقيقة الشيء وماهيته.

المطلب الثاني: ظاهرة التجانس عند النحاة:

وردت ظاهرة التجانس عند الخليل في كتاب العين حيث يقول:

"وكان حق الأمر من أمر يأمر [وأخذ يأخذ وأكل يأكل] أن يُقال: أُوْمِرُ أُوْخَذُ أُوْكِلُ بهمزيّتين، فتركت الهمزة الثانية وحولت واوا، فاجتمع في الحرف ضمّتان بينهما واو، والضمّة من جنس الواو، فاستثقلت العرب جمعاً بين ضمّتين وواو فطرحوا همزة الواو، لأنه بقى بعد طرحهما حرفان، فقالوا: مُرٌ فلاناً بكذا وكذا، وخذٌ من فلان وكُلٌ، ولم يقولوا: أكلٌ ولا أمرٌ ولا أخذٌ"^(٣).

كما نلمح ظاهرة التجانس عند سيويوه في قوله: "وقالوا: نَمَى يَنْمِي نَمَاءً، وَبَدَأَ يَبْدُو بَدَاءً، وَنَثَا يَنْثُو نَثَاءً، وَقَضَى يَقْضِي قَضَاءً. وإنما كثر الفَعَالُ في هذا كراهية الياءات مع الكسرة، والواوات مع الضمة"^(٤).

(١) ينظر ظاهرة المشاكلة في التراث النحوي العربي ص ٢١٢٠، مجلة التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية/ جامعة بابل، العدد ٤٣، ٢٠١٩م.

(٢) ينظر اللسان (شكل)، والتعريفات ص ٢١٥.

(٣) ٢٩٧/٨ - ٢٩٨.

(٤) الكتاب ٤/٤٧. وينظر أيضاً ٣/٤٦٥، ٤٦٦، ٣٥٠، ٣٩٠، ٣٣١/٤، ٣٣٥.

يريد سيبويه: أنهم عدلوا عن فعول إلى فَعَالٍ، لأنهم لو جاءوا به على فَعُول قالوا: بَدَأَ بُدُوءًا، وَنَثَا نَثُوءًا، وَقَضَى قَضِيًّا^(١). فيؤدي ذلك إلى اجتماع المتجانسات الياءات مع الكسرة، والواوات مع الضمة وهو مما يُسْتَنْقَلُ في الكلام.

ونجد هذه الظاهرة واضحة عند المبرد حيث يقول: "وقوم من العرب إذا وقع التضعيف أبدلوا الياء من الثاني لئلا يلتقي حرفان من جنس واحد؛ لأن الكسرة بعض الياء ... وذلك قولهم في تَقَضَّضَتْ: تَقَضَّيْتُ، وفي أَمَلَّتْ أَمَلَيْتْ. وكذلك تَسَرَّيْتُ في تَسَرَّرْتُ، والدليل على أن هذا إنما أُبْدِلَ لاستئصال التضعيف قولك: دينار، وقيراط، والأصل دِنَارٌ وَقِرَاطٌ، فأبدلت الياء للكسرة"^(٢).

ويذكر الزجاج أن "من قال عليه مال بالضم فالأصل فيه عليه مال، ولكن حذف الواو لسكونها وسكون الياء واجتماع ثلاثة أحرف متجانسة، وترك الضمة لتدل على الواو"^(٣).

فالأمثلة أكثر من أن تحصى لورود ظاهرة التجانس عند النحاة^(٤). وسيأتي العديد منها فيما يأتي من مباحث.

المطلب الثالث: مظاهر التجانس:

يوجد التجانس بعدة صور في اللغة العربية هي:

١. التجانس بين اسمين ظاهرين:

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٤٣١.

(٢) المقتضب ١/٣٨١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/٥١، وينظر أيضًا ١/١٣٩، ١٤١، ١٧٢، ٤٥٠، ٧٣/٢، ٣٥/٣.

(٤) ينظر اللامات ١٥١/١٥٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/٣٥٢، ٣٧٠، والتعليقة على كتاب سيبويه ٣/٣١٣، ٣٢٩، ٣٣٠، ٤٢٢٨/٤، ٤٠/٥، ٩٥، ١٦٦، ١٧٤، وعلل النحو ٤١٩، ٤٣١، ٤٨٣، ٤٨٩، والمنصف ١/٤٢٧، وشرح التصريف ص ٣٩٩، المقدمة الجزولية في النحو ص ٢٩، ١٨٤، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٦٣، ٤٨٢، ٤٨٣، ٢٧٧/٢، ٢٩٠، ٣١١، وشرح التسهيل ١/٤٣، ٧٤، ١٢٤، ١١٣١/٢، ٢٢٢، ٤١٧/٣، ٤٢١، وارتشاف الضرب ١/٢٥٢، ٢٦٧، ٣٠٦، ٦٦٣/٢، ٦٩٧.

مما يمثل هذه الصورة من التجانس ما ذكره الجزولي في باب ضمير الفصل. فنصَّ على أن "شرطه أن يكون بين المبتدأ والخبر، أو ما أصلهما كذلك... ومجانسًا لما هو المبتدأ في الحال أو في الأصل، في الغيبة والحضور والمرتبة" (١). فكون ضمير الفصل مجانسًا لما هو المبتدأ في الحال مثاله: زيد هو القائم؛ لأن زيدًا مبتدأ الآن، أما كونه مجانسًا لما هو المبتدأ في الأصل فنحو: ظننت زيدًا هو القائم، وكأنَّ زيدًا هو القائم، لأن زيدًا في المسألتين مبتدأ في الأصل (٢). ومن مجانسة ضمير الفصل لما قبله في التكلم قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ﴾ (٣) وفي الحضور قوله تعالى: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ (٤) (٥).

٢. التجانس بين ظاهرٍ ومضمِرٍ:

وأوماً إلى هذا النوع من التجانس الشيخ زاده فيما نقله عن فحول النحاة في تعريف المفسر "وهو أن المفسر ما يجانس المفسر في جميع الأحكام" (٦). فالجملة المفسرة بحسب ما تفسره، وتُعرَب بإعراب ما تفسره على رأي الشلوبين (٧)، فإن كان للجملة المفسرة محل من الإعراب فذلك الجملة المفسرة لها محل من الإعراب وإلا فلا. فمن أمثلة المفسر الذي لا يكون لمفسره إعراب: "ضربته" في نحو: زيدًا ضربته، والتقدير: ضربت زيدًا ضربته، فلا محل للجملة المقدره وهي: ضربت؛ لأنها مستأنفة، فذلك تفسيرها في أن لا يكون لها محل من الإعراب. ومن المفسر الذي يكون لمفسره إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (١)، والتقدير: إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر، فخلقنا المذكورة مفسرة لخلقنا

(١) المقدمة الجزولية ص ١٨٤.

(٢) ينظر شرح المقدمة الجزولية ٩٤٦/٣.

(٣) من الآية ١٦٥ من سورة الصافات.

(٤) من الآية ١١٧ من سورة المائدة.

(٥) ينظر هامش المقدمة الجزولية ص ١٨٤.

(٦) شرح قواعد الإعراب ص ٥١.

(٧) وكون الجملة المفسرة لا محل لها هو المشهور، ينظر الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٤٦-٤٧.

المقدرة، والجملة المقدرة في موضع رفع لأنها خبر "إن" المتصل بـ "تا" في "إنّا"، وكذلك الجملة المذكورة في كونها مرفوعة المحل^(١).

فالفاعل المقدر في باب الاشتغال يكون من جنس الفعل الظاهر المتأخر عنه^(٢).

٣. التجانس بين حرفين:

أشار الرضي إلى هذا النوع من التجانس فيما ذهب إليه الخليل في أصل "مهما".

فأصل مهما عند الخليل "'ما" ألحقت بها "ما"، كما تلحق بسائر كلمات الشرط، نحو: متى ما، وإمّا، ثم استكره تتابع المثليين، فأبدل ألف "ما" الأولى هاء، لتجانسهما في الهمس^(٤).

ومن ذلك أيضاً التجانس بين الواو والياء، وهو ما عبر عنه سيبويه بأن "الياء أخت الواو"^(٥)، والدليل على تجانسهما كما وضّح ابن جني هو: اجتماعهما ردفين في القصيدة الواحدة نحو قول امرئ القيس:

قد أشهدُ الغارةَ الشَّعْواءَ تَحْمِلُنِي جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةَ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ

ثم قال فيها:

كالدُّلو بُنَّتْ عُرَاها وهي مُتَقَلَّةٌ وخانَهَا وَذَمَّ منها وَتَكْرِبُ^(٦)

لذلك تجذب كل واحدة منها صاحبتها إليها، فتقلب الواو للكسرة قبلها، كما في نحو: ميزان وميقات، وتقلب الياء للضمّة قبلها، كما في نحو الكوسي والطوبي^(٧).

(١) من الآية ٤٩ من سورة القمر.

(٢) ينظر شرح قواعد الإعراب ص ٥٠ - ٥١.

(٣) ينظر للمحة في شرح الملحّة ٣٠٦/١.

(٤) شرح الرضي على كافيهِ ابن الحاجب ٨٨/٤.

(٥) الكتاب ٤٥٣/٤.

(٦) البيتان من البحر البسيط، وهما في ديوان امرئ القيس (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) البيت الأول ص ٢٢٥، والثاني ص ٢٢٧، والغارة الشعواء: المتفرقة. والجرداء: الفرس القصيرة الشعر. المعروقة للحيين: القليلة لحم الخدين. السرحوب: الطويلة. الودم: وهو السير الذي بين أذان الدلو وعراقيها تُشَدُّ به. والكَرَب: الحبل الذي يُشَدُّ على الدلو بعد المنين، وهو الحبل الأول.

(٧) ينظر سر صناعة الإعراب ٢٠/١ - ٢٢.

ومنه أيضاً التجانس بين الصاد والطاء، فقلبت السين صادًا في (الصراط) لتجانس الطاء في الإطباق^(١).

ونلمح التجانس بين الحرفين كثيرًا في ظاهرة الإدغام. يقول ابن الأثير في تعريف الإدغام: "هو التداخل جيء به لضرب من التخفيف، فيرتفع اللسان بالحرفين دفعة واحدة حرفًا مشددًا، حيث تقل التقاء المتجانسين على ألسنتهم"^(٢).

٤. التجانس بين حركتين:

من التجانس بين حركتين التجانس بين الضمة والكسرة^(٣) كما صرح ابن جني وقال النحاس معلقًا على قراءة ﴿ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوْرَكُمْ ﴾^(٤) بكسر الصاد الصاد من "صوركهم": "فقد شبّه فعلةً بفعلة، كما أن فعلة تُشبّه بفعلة... وهذا لمجانسة الضمة الكسرة"^(٥).

٥. التجانس بين الحروف والحركات:

فالرفع إنما ينبغي أن يكون بالضمة، فإن تعذّر فيما يجانسها وهو الواو، والنصب بالفتحة، فإن تعذّر فيما يجانسها وهو الألف، والخفض بالكسرة، فإن تعذّر فيما يجانسها وهو الياء. أما الجزم فإنه يكون بحذف علامات الإعراب؛ لأن الجزم هو القطع^(٦).

وقيل: بني عوض على الضم لتحرك آخره بحركة تجانس ما قبله^(٧).

(١) ينظر إملاء ما من به الرحمن ٧/١.

(٢) البديع في علم العربية ٦٢٠/٢.

(٣) ينظر سر صناعة الإعراب ٥٤/١.

(٤) من الآية ٦٤ من سورة غافر، وقراءة (صوركهم) بكسر الصاد لأبي رزين والأعمشي (ينظر مختصر في في شواذ القرآن ص ١٣٣، والبحر المحيط ٤٧٣/٧).

(٥) إعراب القرآن ٤١/٤.

(٦) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٢٤/١.

(٧) ينظر التذليل والتكميل ١٤/٨، وتمهيد القواعد ١٩٨٢/٤.

وتُبدل الواو من الياء في موقن وموسر؛ لأنهما من اليقين واليسر؛ وذلك لمجانستهما الضمة^(١).

٦. التجانس بين الحركة والعمل:

فمن أسباب البناء على الكسر - كما نص الجزولي - مجانسة العمل، أو مجانسة مقابل العمل^(٢).

فمجانسة العمل مثاله: الكسرة في بزيد ولزيد^(٣)، فالحركة فيهما من جنس عملهما^(٤).

ومجانسة مقابل العمل مثاله: كسرة لام الأمر^(٥)، فإنها كسرت حملا على لام الجر، لأنها في الأفعال نظيرتها في الأسماء^(٦).

٧. التجانس بين الحرف والفعل:

من ذلك التجانس بين الواو وما يدل على الاشتراك من الأفعال. يقول الحريري: "ويقولون: اجتمع فلان مع فلان، فيوهمون فيه، والصواب أن يُقال: اجتمع فلان وفلان... وإنما اختصت الواو بالدخول في هذا الموطن؛ لأن صيغة هذا الفعل تقتضي وقوع الفعل من اثنين فصاعداً، ومعنى الواو يدل على الاشتراك في الفعل أيضاً، فلما تجانسا من هذا الوجه، وتناسب معناهما فيه، استعملت الواو خاصة في هذا الموضع، ولم يجز استعمال لفظة "مع" فيه"^(٧).

(١) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٣٢٧/٢.

(٢) المقدمة الجزولية ص ٢٤٣، وينظر ارتشاف الضرب ٦٧٤/٢ توضيح المقاصد والمسالك ٣٠٨/١.

(٣) ينظر شرح المقدمة الجزولية ١٠٤٣/٣.

(٤) ينظر توجيه اللمع ص ٧٢، واللمحة في شرح الملح ص ٢٤٠ - ٢٤١.

(٥) شرح المقدمة الجزولية ١٠٤٣/٣.

(٦) ينظر توضيح المقاصد ٣٠٩/١، ومنهج السالك وحاشية الصبان ٦٥/١.

(٧) درة الغواص في أوهم الخواص ص ٣٣.

المطلب الرابع: ضوابط الفكر النحوي للتجانس:

من خلال ما تمكنت من تتبعه لظاهرة التجانس في كتب النحاة، تم استنباط جملة من الضوابط التي تحكم وقوعها، منها:

١. من شأنهم أن يتبعوا الشيء نظيره ليتجانس الكلام:

ذكر هذا الضابط أبو العلاء المعري ومثّل له بقولهم: "قام يقوم قياما فهو قائم فأعلّوا في الألفاظ الأربعة. فعلة قام كون الواو ألفاء، وعلة يقوم سكون الواو، وعلة قيام كون الواو ياءً، وعلة قائم الهمز"^(١).

ومن ذلك ما أشار إليه ابن جني في حذفهم الفاء من نحو: وعد، وورد، في يعد، ويرد، فلو لم تحذف الفاء لزم وقوع الواو بين ياء وكسرة، ثم حملوا على ذلك ما لو لم يحذفوه لم يقع بين ياء وكسرة، نحو: أعد، وتعد، ونعد.

فهذا الحذف كما نصّ ابن جني: "لا للاستتقال، بل لتساوي أحوال حروف المضارعة في حذف الفاء معها"^(٢).

وفي الكليات للكفوي: "النقيض يجري مجرى ما يناقضه. كما أن النضير يجري مجرى ما يجانسه"^(٣).

٢. الشيء إذا جاوز حده جانس ضده:

من ذلك مجيء التصغير مرادًا به التعظيم. يقول الرضي: "وقيل: يجيء التصغير للتعظيم، فيكون من باب الكناية، يكني بالصغر عن بلوغ الغاية في العظم؛ لأن الشيء إذا جاوز حده جانس ضده، واستدل لمجيء التصغير للإشارة إلى معنى التعظيم بقوله:

وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ
دُويهيّة تصفّرُ مِنْهَا الأنامل^(٤)(١)

(١) رسالة الملايكة ص ١٠٣.

(٢) الخصائص ١١٢/١ - ١١٣.

(٣) ص ٧٥٠.

(٤) البيت من البحر الطويل، وهو للبيد بن ربيعة العامري ديوانه ص ١٤٥، وهو من شواهد شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٦٤/٤، شرح المفصل ١١٤/٥، شرح جمل الزجاجي ٢٨٩/٢، شرح الرضي على كافية

٣. لا تتأفر بين المتجانسات بل بين المتضادات:

نصَّ على ذلك الأنباري، وبَيَّنَّه بعدم حذفهم الياء إذا وقعت بين ياء وكسرة، نحو: يَسَرَ يَيْسِر، وَيَمَنَ يَيْمَن وَيَيْسَ وَيَيْسُ^(٢).

ويقول الرضي: "فإن قيل: فهلا حذفت الواو من يُوعِد مضارع أُوَعِد مع أن الضمة أثقل. قلت: بل الضمة قبل الواو أخف من الفتحة قبلها للمجانسة التي بينهما"^(٣).

٤. اللجوء إلى التأويل ليحصل التجانس:

فمن ذلك كما قال ابن مالك: "عطف الفعل على الاسم، والاسم على الفعل، والماضي على المضارع، والمضارع على الماضي، إن اتحد جنس الأول والثاني بالتأويل"^(٤) ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَائِتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾^(٥). فعطف يقبضن على الصافات؛ لسهولة تأويله بقابضات ليتجانس الكلام.

ويقول الرضي: "وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس، إذا تجانسا بالتأويل، نحو: زيد أبوه كريم وعالم إخوته، لكن عطف الجملة على المفرد أولى من العكس، لكونها فرعا عليه في كونها ذات محل من الإعراب، فالأولى كونها تابعة له في الإعراب، فنحو: مررت برجل شريف وأبوه كريم، أولى من نحو: برجل أبوه كريم وشريف"^(٦).

ابن الحاجب ٧٠/٣، والتذييل والتكميل ٨٣/١، والخرانة ١٥٩/٦، والشاهد فيه أن التصغير في "دويهة" يراد به التعظيم.

(١) شرح الشافية ١٩١/١.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٥٤/٢ - ٣٥٥.

(٣) شرح الشافية ١٣٢/١.

(٤) شرح التسهيل ٣٧٨/٣ - ٣٧٩، وينظر تمهيد القواعد ٣٥١٤/٧.

(٥) من الآية ١٩ من سورة الملك.

(٦) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣٥٤/٢.

٥. اجتماع المتجانسين مطلقاً ثقيل^(١):

وقد ترتب على هذه القاعدة عدة أمور منها:

أ- إبدال أحد المتجانسين حرفاً من غير ذلك الجنس.

يُبدل أحد المتجانسين حرفاً آخر من غير ذلك الجنس؛ لما في اجتماعهما من النقل، نحو إبدال الواو المضموم ما قبلها تاءً. يقول سيبويه: "...ومثل ذلك مُتَعَدِّ ومُتَزَّرٌ، لاتحذف التاء كما لا تحذف همزة أدُّور. وإنما جاءوا بها كراهية الواو والضمة التي قبلها كما كرهوا واو أدُّور والضمة"^(٢). وإنما كرهوا الواو والضمة لما فيه من النقل بتجانسهما.

ومنه أيضاً إبدال اللام الثانية ياء في أمّلت، فيقال أمليت. يقول المبرد: "وقوم من العرب إذا وقع التضعيف أبدلوا الياء من الثاني لئلا يلتقي حرفان من جنس واحد... وذلك قولهم في تقضّضت: تقضّيت، وفي أمّلت: أمليت. وكذلك تسرّيت في تسرّرت. والدليل على أن هذا إنما أبدل لاستتقال التضعيف قولك: دينار، وقيراط. والأصل: دنّار وقرّاط، فأبدلت الياء للكسرة، فلما فرقت بين المضاعفين رجع الأصل فقلت: دنانير، وقراريط، وقرّيريط"^(٣).

ومن ذلك أيضاً أوصل، أصلها وواصل، والواوان في تقدير أربع ضمات، ثم هما من جنس واحد، فكان أدعى إلى الإدغام، وهنا لا يمكن فعند ذلك هُرب إلى حرف آخر وهو الهمزة^(٤).

ب- النقل إلى صيغة أخرى.

وذلك نحو: أطباء جمع طبيب، فالأصل في طبيب أن يجمع على طبّباء على مثال فعلاء، كشرّيف وشرفاء، وظريف وظرفاء، إلا أنه اجتمع فيه حرفان

(١) ينظر شرحان على مراح الأرواح ص ٥٧.

(٢) الكتاب ٤٦٥/٣.

(٣) المقتضب ٣٨١/١.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٩٥/٢.

متحركان من جنس واحد، فاستنقلوا اجتماعهما، فنقلوه من فعلاء إلى أفعلاء،
فصار أطباء، فاستنقلوا أيضاً اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد، فنقلوا
كسرة الباء الأولى
إلى الطاء، فراراً من الاستنقال، وادغموا الباء في الباء، فصار أطباء^(١).

ج- الحذف:

وذلك كاجتماع علامتي تأنيث من جنس واحد في كلمة، نحو: مسلمات جمع
مسلمة فأصله مسلمتات، حذفت التاء الأولى لئلا يجتمع علامتا التأنيث من جنس
واحد^(٢)، ولما وُجد فيه من ثقل التكرار اللفظي^(٣).

ومثله أيضاً في النسب إلى سيّد وهيّن: سيديّ وهينيّ، بحذف الياء يقول ابن
يعيش: "وإنما حذفوا الياء لثقل الاسم باجتماع ياءين وكسرتين بعدهما ياء الإضافة،
فثقل عليهم اجتماع هذه المتجانسات، فحذفوا الياء تخفيفاً"^(٤)

د- الفصل بين المتجانسين بفاصل:

كما إذا اجتمع ضميران غائبان من جنس واحد في باب أعطى، فالانفصال
أحسن كما قال أبو حيان، نحو: أعطيتهاه^(٥).

هـ- الإدغام:

وذلك لثقل التقاء المتجانسين على ألسنتهم، كما قال ابن الأثير^(٦)، وذلك نحو:
سَرَّ يَسْرُ، أصله سَرَرَّ يَسْرُرُ، وَفَرَّ يَفْرُ، أصله فَرَرَّ يَفْرِرُ، وَعَضَّ يَعْضُ، أصله:
عَضِضَ يَعْضَضُ^(٧).

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف م ١٠٩ - ج ٢ ٧٥٣/٧٥٤.

(٢) ينظر شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ص ٢٩.

(٣) السابق ص ٣٠.

(٤) شرح المفصل ١٤٧/٥.

(٥) ينظر التذليل والتكميل ٢٥٠/٢.

(٦) البديع في علم العربية ٦٢٠/٢.

(٧) ينظر شرحان على مراح الأرواح ص ٨١.

و- الإخفاء:

وهو حال بين الإظهار والإدغام^(١). يتضح ذلك من قول سيبويه: "وسمعنا بعض العرب يقول: أعبياءٌ وأحييئةٌ؛ فبيِّن. وأحسنُ ذلك أن تُخْفِيَهَا وتكون بمنزلتها متحركة. وإذا قلت يُحْيِي أو مُعِي ثم أدركه النصب فقلت: رأيت مُعِيًّا ويريد أن يُحْيِيَه، لم تدغم لأن الحركة غير لازمة، ولكنك تُخْفِي وتجعلها بمنزلة المتحركة، فهو أحسنُ وأكثر"^(٢). وإنما كان الإخفاء أحسن وأكثر؛ لما صرح به سيبويه بعد ذلك بأن "الكسرة من الياء، فكأنهن ثلاث ياءات"^(٣). فلتقل اجتماع المتجانسات كان الإخفاء أحسن وأكثر.

المطلب الخامس: أنواع التجانس:

ينقسم التجانس باعتبار استعماله إلى نوعين:

أحدهما: توضيح الظواهر النحوية والتصريفية

الآخر: تعليل الظواهر النحوية والتصريفية. وفيما يلي تفصيل القول فيهما.

أولاً: توضيح الظواهر النحوية والتصريفية:

استعمل لفظ التجانس في توضيح الظواهر النحوية والتصريفية فيما يأتي:

١. تعريف بعض الظواهر، من ذلك:

- تعريف النحاة لتتوين الترجم بأنه: مد الصوت بمدة تجانس حركة الروي^(٤)،

مثل قول الشاعر:

أَقْلَى اللُّوَمَ عَادِلَ وَالْعَتَابِنُ وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابِنُ^(٥)

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٧١٤/٢.

(٢) الكتاب ٣٩٧/٤.

(٣) السابق نفس الجزء والصفحة.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ١٤٢٧/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٧٨/١، ومنهج السالك وحاشية الصبان ٣١/١.

(٥) البيت من الوافر، قائله جرير ينظر ديوانه ص ٥٨، وهو من شواهد شرح المفصل ١٢/٤، وشرح التسهيل ١١/١، ومنهج السالك وحاشية الصبان ٣١/١. والشاهد في العتابين وأصابين، لأن أصلهما العتابا وأصابا فجئ بالتتوين بدلا من الألف لأجل قصد الترجم.

- والمعتل بالإصلاح النحوي هو: ما آخره حرف علة قبلها حركة مجانسة له^(١)، كالألف مع الفتحة، نحو: قال وباع، والواو مع الضمة: نحو: قول، والياء مع الكسرة نحو: بيع.

فإذا كانت الحركة مع حرف المد هكذا سميت مجانسة له^(٢).

- وما ذُكر في تعريف الإدغام بأنه: إدخال أحد المتجانسين، أو المتقاربين في الآخر، بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً، فالتجانس نحو: إدغام الدال الأولى في الثانية في مدّ وشدّ، وكإدغام الراء الأولى في الثانية في فرّ ومرّ. أما التقارب فنحو: تقارب مخرجي النون الساكنة واللام عند التقائهما مدغمتين، نحو: من لم، وكذلك النون الساكنة مع الياء، نحو: لن يؤمن^(٣).

٢. بيان العلاقة بين ظاهرتين:

من ذلك المصدر عند أبي علي فيما نقله عنه الرضي - يقام مقام الزمان من غير إضمار مضاف، وذلك لما بينهما من التجانس، بكونهما مدلولي الفعل، أما عند غيره فإنه على تقدير مضاف، نحو: انتظرنى جزر جزورين، وسير عليه ترويحيتين، أي: مثل زمان جزر جزورين، ومثل زمان ترويحيتين، قال تعالى: ﴿وَإِدْبَارَ النُّجُومِ﴾^(٤) أي وقت إدارها^(٥).

٣. بيان معنى أداة:

وذلك نحو بيان معنى "حتى" ، إذا رُفِع ما بعدها في مثل: ضربت الناس حتى زيدٌ ضربته.

(١) ينظر حاشية الصبان بمنهج السالك ٢/٢٨١.

(٢) ينظر المقاصد الشافية ٥/٣٩٥.

(٣) ينظر نزهة الطرف شرح بناء الأفعال في علم الصرف، صادق بن محمد البيضاوي، العين، ١٤٢١هـ، ص ١١٨.

(٤) من الآية ٤٩ من سورة الطور.

(٥) ينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/٥٠١، وما نقله الرضي عن الفارسي غير صحيح لأن الفارسي يوافق ما عليه الأكثر من تقدير مضاف ينظر التعليقة ١/١٠ - ١١، و ٤/٢٤٥ - ٢٤٦، والمسائل البغداديات ص ٢٧٧.

فنقل ناظر الجيش عن ابن هشام الخضراوي قوله: "وينبغي إذا وقع الرفع بعدها نحو: ضربت الناس حتى زيدٌ ضربته، أن تكون ابتدائية؛ لأنها لم تجانس هنا بين الأول والثاني، فيرجع إلى حكمها إذا كانت داخلة على الجمل"^(١).

٤. كونه شرطاً لحدوث الظاهرة:

ومن ذلك أنه يُشترط في التوكيد اللفظي، الذي يكون الثاني فيه تابعاً للأول وليس من لفظه كحيصَ بيص^(٢)، أن يراعى تجانس اللفظين بما يمكن، فلهذا قلبوا واو بوص ياء، وأصله: حيص بوص، ولكنهم قالوا: حيصَ بيص^(٣).
ومن شروط حذف الآخر وحرف اللين الذي قبله في الترقيم، أن يكون ما قبل حرف اللين حركة مجانسة، نحو: مروان وإدريس ومنصور، فيقال في ترخيمها: يامرَو، ويا إدرِ، ويا مَنص^(٤).

ثانياً: تعليل الظواهر النحوية والتصريفية:

التعليل النحوي سمة بارزة في الدرس النحوي، ومَعْلَمٌ ظاهر من معالم منهجه، فالعلة النحوية ركن من أركان القياس، لا يتم إلا به، إذ لا بد لإلحاق المقيس بالمقيس عليه من جامع، يأخذ على أساسه المقيس حكم المقيس عليه، وعلة يجب بها الحكم. وقد اعتمد النحاة التجانس علة لترسيخ الأحكام وتقعيد الأحكام النحوية والتصريفية.

فمن ورود التعليل في الظواهر النحوية:

- تعليل ضم تاء المتكلم؛ "لتكون حركتها مجانسة لحركة الفاعل، وفتحوا تاء المخاطب؛ لتكون حركتها من جنس حركة المفعول"^(٥)

(١) تمهيد القواعد ٢٩٩٩/٦.

(٢) الحيص: التأخر والهرب، والبوص: التقدم والسبق. والعرب تقول: وقع الناس في حيص بيص إذا وقعوا في فتنة واختلاط من أمرهم (ينظر شرح المفصل ١١٤/٤).

(٣) ينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣٦٨/٢.

(٤) ينظر شرح التسهيل ٤٢٢/٣، توضيح المقاصد ١١٣٩/٣، المقاصد الشافية ٤٣١/٥.

(٥) شرح المفصل ٨٦/٣.

- وعلة ضم النون من "نحن" قيل "أن النون تشبه الواو فحركت بما يجانس الواو" (١)

- وعلة كون "مَنْ" لمن يعقل، و "ما" لما لا يعقل هي: أن مواضع "ما" في الكلام أكثر من مواضع "من"، وما لا يعقل أكثر ممن يعقل، فأعطوا ما كثرت مواضعه للكثير، وأعطوا ما قلت مواضعه للقليل، وهو مَنْ يعقل للمجانسة (٢).

- ومنه أيضاً تعليل إضافة الأعداد من ثلاثة إلى عشرة إلى جمع قلة "أن الثلاثة إلى العشرة من القلة فأضيفت إلى ما جانسها في القلة" (٣)

- ومن ذلك أيضاً التقدير الإعرابي للجملة التي يُنصب فيها المضارع بعد "أو"، فيقدر قبل "أو" مصدر، وبعدها "أن" ناصبة للفعل، وهما في تأويل مصدر معطوف بـ "أو" على المقدر قبلها، فتقدير: لانتظرنه أو يقدم: ليكوننَّ انتظار أو قدوم، وتقدير: لأقتلنَّ الكافر أو يسلم، ليكوننَّ قتله أو إسلامه (٤)، "فيكون المعطوف عليه مصدرًا كالمعطوف ليتجانس الشيطان اللذان "أو" لأحدهما" (٥)

- ومن اشترط لتكون "ذا" موصولة وقوعها بعد "ما" فقط علل ذلك بأن "ما" تجانس "ذا"، لما فيها من الإبهام (٦).

ومن وروده في الظواهر الصرفية:

- قولهم: اسطاع بوصل الهمزة، فأصله استطاع، فحذفت التاء لمجانستها الطاء، كما يُحذف أحد المتلين (٧).

(١) إملاء ما مَنْ به الرحمن ١/١٨.
 (٢) ينظر البرهان في علوم القرآن ٤/٤١٤.
 (٣) علل النحو ص ٤٨٩.
 (٤) ينظر منهج السالك بحاشية الصبان ٣/٢٩٦.
 (٥) حاشية الصبان بمنهج السالك ٣/٢٩٦.
 (٦) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٤/٣٥٤، التصريح بمضمون التوضيح ١/١٣٩.
 (٧) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٢٧٧.

- إبدال الطاء من التاء في نحو: اضطرب ؛ لأنها من مخرجها، والطاء مجانسة لبقية حروف الإطباق^(١).

- وكذلك تعليل إبدال الواو من الياء في نحو: موقن وموسر، فأصلهما مُيِّن ومُئِير، فأبدلت الياء واوًا لمجانسة الضمة، ومنه أيضًا الطوبي والكوسي، لأنهما من الطَّيِّب والكَيْس^(٢).

- وذكر العكبري فيما يُحذف لعلة فيطرد أين وجدت " الواو " إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة، كقولك في وَعَدَ ووزَنَ: يَعد وَيَزَن، وعلة ذلك أن الواو من جنس الضمة، وهي مقدره بضميتين، والكسرة التي بعدها من جنس الياء التي قبلها، ووقوع الشيء بين شيين يخالفانه مستثقل يُفَرِّ منه، لاسيما إذا غلب الشينان على الشيء الواحد، وقد وُجد ذلك ههنا؛ لأن الياء متحركة فهي كثلاث حركات، والكسرة رابعة، والواو كحركتين، والمتجانسات أكثر فغلبت... ولا بد في الحكم الذي ذكرناه من تقييد الياء بالفتحة؛ لأن الياء إذا ضُمت تثبت الواو كـ "يوعد" و "يولد" إذا سميت الفاعل، وعلة ذلك أن الواو جانسها ما قبلها وهو ضم الياء فقويت لمجانستها، ولم يبق إلا الكسرة وحدها"^(٣)

(١) ينظر المرجع السابق ٣٤٧/٢.

(٢) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٣٢٧/٢.

(٣) السابق ٣٥٣/٢ - ٣٥٤.

المبحث الثاني

أثر التجانس في الظواهر النحوية والتصريفية: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثر التجانس في الظواهر النحوية:

لا بد لبيان أثر التجانس في الظواهر النحوية، من الوقوف أولاً على ظاهرة التجانس بين الحروف والحركات، وبيان أثر التجانس بينهما؛ لكونه أكثر الظواهر شيوعاً فيها، وفيما يلي تفصيل القول في ذلك.

التجانس بين الحروف والحركات:

وُجد التجانس بين الألف والفتحة، والياء والكسرة، والواو والضمة، ونقل سيبويه عن الخليل قوله: "فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو"^(١).

ويعني بذلك أن الفتحة تُزاد على الحرف، ومخرجها من مخرج الألف، وكذلك الكسرة مخرجها من مخرج الياء، والضمة من مخرج الواو^(٢)، لذلك حدث التجانس بينها.

وقال بعض النحاة: الفتحة حرف من الألف، والكسرة حرف من الياء، والضمة حرف من الواو^(٣)، فكانوا يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة. وهو ما علق عليه ابن جني بقوله: "وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة"^(٤).

واستدل على ذلك بشيئين:

- (١) الكتاب ٢٤٢/٤.
- (٢) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣١/٥.
- (٣) السابق نفس الجزء والصفحة.
- (٤) سر صناعة الإعراب ١٧/١، وينظر الخصائص ٣١٧/٢ - ٣١٨، ١٢٣/٣ - ١٢٤.

أحدهما: أن الضمة متى أُشِبت صارت واوًا في مثل: زيدو والرجلو، وكذلك الفتحة متى أُشِبت صارت ألفًا إذا مُدَّ الصوت بها، كقولك: عمرا والرجلا، وكذلك الكسرة في نحو: عمري وغلامي والرجلي^(١).

فالحركات متى أُشِبت ومُطلت نشأ بعدها حرف من جنسها^(٢).
والاستدلال الآخر: ما قاله سيبويه حين ذكر الواو والياء والألف، فنصَّ على أن الكلام لا يخلو منهن أو من بعضهن^(٣).

يقول السيرافي: "يعني ببعضهن الحركات المأخوذة منهن، نحو الضمة والفتحة والكسرة"^(٤)، ثم ردَّ عليه بأمرين:

أحدهما: أنه إذا كانت الكسرة بعض الياء فينبغي إذا أتمنا الكسرة ومددناها فصارت ياءً، أن لا يكون بعد الكسرة ياء تامة؛ لأن الكسرة بعض هذه الياء، والذي بعد الكسرة هو البعض الآخر، وفي هذا ما فيه.

الآخر: أنه يلزم أن يكون ما بعد الكسرة إن لم يكن حرفًا تامًا ألا تدخل عليه الحركات، لأن الحركات لا تدخل على بعض حرف^(٥).

"فحدوث الحرف عن الحركة- كما أفاد العكبري- كان لأنها تجانس الحرف الحادث فهي شرط لحدوثه، وليست بعضًا له، ولهذا إذا حذف الحرف بقيت الحركة بحالها، ولو كان الحادث تامةً للحركة لم تبق الحركة، ومن سمَّى الحركة بعض الحرف، أو حرفًا صغيرًا فقد تجوَّز، ولهذا لا يصح النطق بالحركة وحدها"^(٦)

وقد كان لهذا التجانس بين الحروف والحركات عدة آثار منها:

١-إنابة الحروف عن الحركات في الإعراب.

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣١/٥ - ١٣٢.

(٢) ينظر الخصائص ٣١٧/٢.

(٣) ينظر الكتاب ٣٣٩/٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣٢/٥.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣٢/٥.

(٥) ينظر المرجع السابق نفس الجزء والصفحة.

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ٦٣/١.

يقول الفارسي: "ومن الإتياع قولهم: هذا فوك، ورأيت فاك، و مررت بفيك... لأن حرف الإعراب ينقلب إلى الحرف المجانس للحركة التي تجب له، ألا ترى أن يكون في موضع الرفع واوًا، وفي الجر ياءً، وفي النصب ألفاً"^(١) فالرفع ينبغي أن يكون بالضمّة، فإن تعذر فيما يجانسها وهو الواو، والنصب بالفتحة فإن تعذر فيما يجانسها وهو الألف، والخفض بالكسرة، فإن تعذر فيما يجانسها وهو الياء، والجزم يحذف علامات الإعراب؛ لأن الجزم هو القطع"^(٢). يقول الصبان: "الأصل في المعرب بالرفع وهو الحرف أن يكون رفعه بالواو، ونصبه بالألف، وجره بالياء ليجانس الفرع بالأصل"^(٣). وهذا يتحقق في الأسماء الستة التي ترفع بالواو، وتتصب بالألف، وتجر بالياء، أما المثني وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم والأفعال الخمسة، فقد التمس العلماء عللاً لمخالفة هذه القاعدة"^(٤). وليس هذا مجال الحديث عنها.

٢- دلالة الحركة على الحرف المحذوف:

فتكون الفتحة دليلاً على الألف المحذوفة، والضمّة دليلاً على الواو المحذوفة، والكسرة دليلاً على الياء المحذوفة. يقول خالد الأزهري: "تقول: لم يغرّ، ولم يخش، ولم يرم، فكل منها جازم ومجزوم، وعلامة جزمه حذف آخره، فالمحذوف من "يخش" الألف، والفتحة قبلها دليل عليها؛ لأن الفتحة تجانس الألف، والمحذوف من "يغرّ" الواو، والضمّة قبلها دليل عليها؛ لأن الضمّة تجانس الواو، والمحذوف من "يرم" الياء، والكسرة دليل عليها؛ لأن الكسرة تجانس الياء"^(٥)

(١) الحجة ١١٤/١.

(٢) ينظر شرح جمل الزجاجي ١٢٤/١.

(٣) حاشية الصبان بمنهج السالك ٦٨/١.

(٤) ينظر شرح جمل الزجاجي ١٢٤/١.

(٥) شرح الأزهرية ص ١٧.

٣- تعليل بعض الأحكام:

من ذلك ضم النون من "نحن" قيل: لأن النون تشبه الواو، فحُرِكت بما يجانس الواو^(١).

- وكذلك ضموا تاء المتكلم لتكون حركتها مجانسة لحركة الفاعل، وفتحوا تاء المخاطب لتكون حركتها من جنس المفعول^(٢).

- وقيل ضمت التاء في ضربتُما إبتاعاً للميم؛ لأن الميم حرف شفوي، فجعلوا حركة التاء التي هي قبل الميم من جنسها، أي من جنس الميم من الحركات "الضم الشفوي"^(٣).

- والميم بعد الكاف مثلها بعد التاء وهي مضمومة بكل حال؛ لأن الميم تشبه الواو فتحرك بما هو مجانس للواو^(٤).

- وبني "عوض" على الضم، لتحرك آخره بحركة تجانس ما قبله^(٥).
هذا ومما وقع فيه أيضاً تجانس بين الحروف والحركات ما ورد في باب الندبة.

يقول ابن مالك:

وَالشَّكْلُ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بَوَهْمٍ لِابِسًا^(٦)

فإذا شكّل آخر المندوب بفتح، أو ضم أو كسر، فأولُه مجانساً له من واو أو ياء، إن كان الفتح موقعاً في لبس، نحو: "واغلامكيه، وواغلامهوه، فأصله: "واغلامك" بكسر الكاف، "واغلامه" بضم الهاء، فيجب قلب ألف الندبة بعد الكسرة ياءً وبعد الضمة واوًا، لأنه لو لم يُفعل ذلك وحُذفت الضمة والكسرة وفتح الآخر

(١) إملاء ما منّ به الرحمن ١/١٨.

(٢) شرح المفصل ٣/٨٦.

(٣) ينظر شرحان على مراح الأرواح ص ٣٢ - ٣٣.

(٤) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٨٢.

(٥) ينظر التذليل والتكميل ٨/١٤، وتمهيد القواعد ٤/١٩٨٢.

(٦) ألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل ٣/٢٣٤.

وجيء بألف الندبة، وقيل: "واغلامكاه، واغلامهاه" لالتبس المندوب المضاف إلى ضمير المخاطبة، بالمندوب المضاف إلى ضمير المخاطب، والتبس المندوب المضاف إلى ضمير الغائبة، بالمندوب المضاف إلى ضمير الغائب. فإن لم يكن الفتح موقعاً في لبس، فافتح آخره، وأوله ألف الندبة نحو: "وازيده، واغلام زيده"^(١).

ومن أثر التجانس أيضاً في الظواهر النحوية ما يلي:

- تعدد الإعراب تبعاً للتجانس:

من ذلك أنك إذا قلت: أقوم إن تقم، وعطفت عليهما، يتعدد إعراب المعطوف بتعدد ما يتجانس معه.

يقول ابن الأثير: "إن كان [المعطوف] من جنس الأول رفعت لا غير، كقولك: تُحمد إن تأمر بالمعروف وتُؤجر، وإن كان من جنس الثاني فيجوز فيه الجزم، عطفاً على "إن" والرفع على الاستئناف، والنصب على الصرف"^(٢)، كقولك: تُحمدُ إن تنه عن المنكر وتأمر بالمعروف، فإن كان الفعل يصلح أن يكون من جنس الأول والثاني جاز فيه الرفع عطفاً على الأول والاستئناف، والجزم عطفاً على "إن"، والنصب على الصرف، كقولك: تحسن إلينا إن تزرنا وتكرمنا"^(٣).

- كونه شرطاً لتحقيق وقوع الظاهرة:

من ذلك أ- لا بد من وجود تجانس بين كلمتين لتحقيق التشبيه.

(١) ينظر شرح ابن عقيل ٢٣٥/٣، وتوضيح المقاصد ١١٢٤/٣، والمقاصد الشافية ٣٩٥/٥ - ٣٩٨.
(٢) الصرف مصطلح كوفي، ومعناه في الأمثلة التي ذكرها ابن الأثير أن الأفعال: وتؤجر، وتأمر، وتكرمنا منصوبة بمخالفتها في الإعراب لما قبلها (ينظر هامش البديع ٦٤٤/١، ويراجع معنى الصرف في معاني القرآن للفراء ٣٣/١ - ٣٤.
(٣) البديع في علم العربية ٦٤٤/١.

يقول الرضي: "ونعني بالمتى كل اسم كان له مفرد، ثم ألحق بآخره ألف ونون، ليدل على أن معه مثله من جنسه"^(١)

فإن قيل: هذا يشكل بالأبوين للأب والأم، والقمرين للشمس والقمر، فإنه ثنى الأب باعتبار معنيين مختلفين، هما الأب والأم، وكذلك ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين، هما الشمس والقمر.

ذكر الجامي هذا الإشكال ورد عليه فقال: "جاز أن يجعل الأم مسماه باسم الأب، ادعاء لقوة التاسب بينهما، ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به، ليحصل مفهوم يتناولهما، فيتجانسان، فيثنى باعتباره، فيكون معنى الأبوين المسميين بالأب، وكذا الحال في الشمس بالنسبة إلى القمر"^(٢)

ب- لابد من تحقق التجانس بين المفسر والمفسر في جميع الأحكام، كما نقل عن فحول النحاة وسبق ذكره^(٣)، فعدم التجانس بينهما يكون إخلالاً بالمقصود، إذ لو خالفه لما دل عليه.

فالعامل في الاشتغال لابد أن يكون من جنس الفعل المتأخر.

وحق المضمرة أن يكون من جنس المظهر، فلا يجوز أن تقول: لا تدن من الأسد يأكلك بالجزم؛ لأن التقدير عندهم أن يُعاد لفظ الأمر والنهي فيجعل شرطاً، جوابه ما ذكر بعد الأمر والنهي، فيصير التقدير: إن لا تدن من الأسد يأكلك، وهذا محال^(٤).

وقد يكون فعل الشرط مضمراً قبل معموله مفسراً بفعل من جنس الظاهر، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٥)، التقدير إن استجارك أحد من المشركين استجارك^(١).

(١) شرح الرض على الكافية ٨٣/١.

(٢) الفوائد الضيائية ١٧٢/٢.

(٣) ينظر ص ٨ من هذا البحث.

(٤) ينظر المفصل وشرحه لابن يعيش ٤٩/٧ - ٥٠.

(٥) من الآية ٦ من سورة التوبة.

ويرى ابن الأثير أنه لا بد من تقدير محذوف في نحو: عندي رقودٌ خلا، ورطلٌ عسلا؛ ليصح الكلام، لأن الخل ليس من الراقود، والمفسر يجب أن يكون من جنس المفسر، فيقدر المحذوف بـ "ملء" أو بـ "قدر" فكأنك قلت: ملء راقودٍ خلا، وقدر رطل عسلا^(٢).

ج- ويشترط أيضاً وقوع التجانس بين الاستفهام وجوابه، فيكون الجواب باسم من جنس المسئول عنه.

فأما "من": فإذا قيل: من عندك؟ فإن لم يكن عندك أحد قلت: ليس عندي أحد، وإن كان عندك إنسان فالجواب اسمه.

وأما "ما" فإذا قال ما عندك؟ فجوابه أن تقول: فرس أو ثوب.

وأما "أي": فإذا أضفتها إلى معرفة، كان الجواب تعيين اسم من جنس المضاف إليه، يقال: أي الرجال أخوك؟ فتقول: زيد أو عمرو، وإن أضفته إلى نكرة، كان الجواب صفة من صفات الاسم، يقال: أي رجل زيد؟ فتقول: كاتب أو شاعر.

وأما "كيف": فالجواب عنها الحال التي عليها المسئول عنه، ولا يكون إلا نكرة، يقال كيف زيد؟ فتقول: صحيح أو مريض.

وأما "كم" فجوابها تعيين العدد المسئول عنه، يقال: كم مالك؟ فتقول: عشرون ديناراً.

وأما "متى" و "أيان" فجوابهما خصوص الزمان، يقال: متى قدم زيد؟ وأيان خرج؟ فتقول: يوم الجمعة.

وأما "أين" و "أني" فجوابهما خصوص المكان، يقال: أين زيد؟ فتقول: في الدار^(٣).

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٤/١٨٦٩.

(٢) ينظر البديع في علم العربية ١/٢٠٦.

(٣) ينظر البديع في علم العربية ٢/٢٢٤ - ٢٢٥.

فالتجانس إذن شرط بين السؤال وجوابه.

د- ولا بد من تحقق التجانس بين المستثنى والمستثنى منه ؛ ليكون الاستثناء متصلاً^(١).

هـ- ويشترط في التوكيد اللفظي الذي يكون الثاني فيه تابعاً للأول وليس من لفظه كحيص بيص، أن يُراعى تجانس اللفظين كما سبق^(٢).

و- ويشترط كما سبق في جواز عطف الاسم على الفعل والعكس، وعطف الماضي على المضارع والعكس أن يتجانسا بالتأويل^(٣).

المطلب الثاني: أثر التجانس في الظواهر التصريفية:

يظهر أثر التجانس في الظواهر التصريفية من خلال أبواب الصرف الآتية:

١. الإعلال:

كان لظاهرة التجانس دور وأثر كبير في باب الإعلال.

فمن مسائل قلب حروف العلة بعضها إلى بعض:

- ما ذكره الثماميني في علة قلب الواو والياء ألفاً فقال: "حروف المد واللين تتقارب وتتجانس، والحركات مأخوذة منها، فإذا ضُمَّت الواو فكأنها واوان، وإذا انكسرت الياء فكأنها ياءان، وإذا انضمت فكأنها ياء وواو، وإذا انفتحت فكأنها ياء وألف، لأن العرب تجري هذه الحركات مجرى هذه الحروف، فلما كانت حركة الياء والواو تؤدي إلى هذا الثقل والاشتباه، قلبوهما إلى حرف يأمنون حركته. وهذا وجه حسن قوي في القياس"^(٤)

(١) ينظر شرح شنور الذهب ٣٤٣.

(٢) ينظر ص ١٦ من هذا البحث.

(٣) ينظر ص ١٢ من هذا البحث.

(٤) شرح التصريف ص ٢٩٩.

- وكذلك تُقلب الواو والياء ألفاً بعد نقل حركتهما إلى الساكن الصحيح قبلهما في نحو: أقام وأبان، وأصلهما أَقَوْمٌ وَأَبْيَنٌ، فلما نقلت الفتحة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها، فقلبت ألفاً.

- وإذا كانت الحركة كسرة والعينُ واوًا نُقلت الكسرة، ثم قلبت الواو ياءً لتجانس الكسرة نحو: يُقيم أصله يُقَوِّمُ، ففعل به ما ذكر^(١).

- وإذا كان المصدر على إفعال أو استفعال، مما أعلت عينه، حُمِلَ على فعله في الإعلال، فتقل حركة عينه إلى فائه، ثم تقلب ألفاً لتجانس الفتحة فيلتقي ألفان، فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين، ثم تعوض عنها تاء التأنيث، وذلك نحو: إقامة^(٢).

- وفي نحو: "يُوجَل" لا تحذف الواو لانفتاح ما بعدها، ولكن من العرب من يقلب الواو ألفاً لتجانس الفتحة قبلها، فيقول: يَاجِل، ومنهم من يقلبها ياء ساكنة لتجانس الياء قبلها فيقول: يَيِّجَل^(٣).

- وتقلب الألف ياءً عند بناء " قال وباع" لما لم يُسم فاعله، فيقال: قيل وبيع، والأصل: قُولٌ وبيِعٌ، فاستقلبت الكسرة التي على حرف العلة بعد الضمة في "قُول"، فأُلقيت الضمة، ونُقلت الكسرة إلى مكانها، فسلمت الياء من (بيع)؛ لسكونها بعد حركة تجانسها، وانقلبت الواو ياءً من (قيل)؛ لسكونها بعد كسرة، فصار اللفظ بما أصله الواو كاللفظ بما أصله الياء. وبعض العرب يُحلّص ضمة الفاء فتقلب الياء واوًا لسكونها بعد ضمة، وتسلم الواو لسكونها بعد حركة تجانسها، فيقول: قُولٌ وبيوع^(٤).

- وإذا وقعت الألف في موضع ينكسر ما قبلها قلبت ياء لاستحالة بقائها بعد الكسرة، فقلبت إلى ما يُجانس الكسرة، وذلك في الجمع نحو: قرطاس وقرطيس^(٥).

(١) ينظر توضيح المقاصد والمسالك ١٦٠٥/٣.

(٢) ينظر المرجع السابق ١٦٠٨/٣.

(٣) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٣٥٦/٢، ٣٨٥.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ٦٠٤/٢ - ٦٠٥، واللمحة في شرح الملحّة ٣١٦/١.

(٥) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٣١٣/٢.

وفي التصغير، نحو: مصباح مُصَيَّبِح^(١)، وكذلك إذا وقع قلبها ياء التصغير، كقولك في تصغير غزال: غَزَيْل^(٢).

- وتقلب الألف واوًا نحو قولك في ضارب: ضَوِيرِب، وفي ضاربة: ضوارب، وإنما أبدلت في التصغير لانضمام ما قبلها، والألف لا تقع بعد الضمة، كما لا تقع بعد الكسرة، وأبدلت واوًا لتجانس الضمة قبلها، ثم حُمِلَ حالها في الجمع على التصغير؛ لأن التكسير والتصغير من واد واحد^(٣).

- وتقلب الياء واوًا إذا سكنت بعد ضم؛ لمجانسة الضم كما في موقن وموسر؛ لأنه من اليقين واليسر، وكذلك الطوبي والكوسي، لأنهما من الطيب والكيس^(٤).

ومن مسائل قلب الهمزة حرفاً من حروف العلة:

■ تخفيف الهمزة الثانية بقلبها إلى مجانس الحركة قبلها^(٥)، مثل: آمنتُ أو من إيماناً، وآثر أوثر إيثاراً^(٦).

■ وتبدل الهمزة الساكنة حرفاً مجانساً لما قبلها تخفيفاً، فتقلب ألفاً في راس من رأس، وياءً في ذيب من ذئب، وواوًا في بوس ولوم من بؤس ولؤم^(٧).

■ وتقلب الهمزة واوًا جوازاً للتخفيف إذا وقعت بعد واو زائدة مضموم ما قبلها، نحو: مقروءة وقروء، فتقول فيهما: مقروءة، وقروء، فقلبت الهمزة واوًا لأنها تجانس ما قبلها وما قبل قبلها، وكذلك إن وقعت بعد الياء قلبتها ياء للعلة المتقدمة، نقول في نحو: خطيئة خطيئة، وفي النسبيء نسبيء، وكذلك إذا وقعت بعد ياء التصغير، نقول في تصغير أفؤس جمع فأس أفيس^(٨).

(١) ينظر السابق نفس الجزء والصفحة، وتوضيح المقاصد ١٥٨٢/٣.

(٢) ينظر علل النحو ص ٤٨٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٥٨٢/٣.

(٣) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٣٢٧/٢.

(٤) ينظر المرجع السابق نفس الجزء والصفحة.

(٥) ينظر المقدمة الجزولية في النحو ص ٢٤٨.

(٦) ينظر إيجاز التعريف في علم الصرف ص ١١٨، وتوضيح المقاصد ١٥٧٧/٣.

(٧) ينظر الحجة للفارسي ٢٠٧/١، واللباب ٣١١/٢، ٤٤١، والمقاصد الشافية ٨٥/٩.

(٨) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٤٤٤/٢.

■ ومن إبدال الياء من الهمزة قولهم: مطايا وخطايا.

أما مطايا جمع مطيئة فكان القياس أن يُقال في جمعها مطائي، فتهمز ياء (فعيلة)، لكن لما أُبدل من الياء ألف، صار مطاء، فاجتمعت ثلاث متجانسات، فأبدلت من الهمزة ياء فصار (مطايا).

وأما خطايا جمع خطيئة فالهمزة منها لام، فإذا كسّر كما يكسر ما كان على وزنه، وجب أن يُبدل من ياء (فعيلة) همزة، كما أُبدل منها في صحائف، ولام خطيئة همزة فيصير خطائيء، وإذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة، أُبدلت الثانية منهما بحسب الحركة التي على الأولى، فيلزم على هذا أن تقول: (خطائي) فتبدل الثانية ياءً، فإذا أُبدلت صارت ياء مثل (مطايي) في جمع (مطيئة) فيلزم أن تقلب اللام التي هي ياء ألفاً، فتصير خطأً فتجتمع ثلاث متجانسات فتتبدل الوسطى ياء كما قلبت من مطايا^(١).

وقد أوتر قلب الهمزة ياء في مطايا وخطايا؛ لكونها تجانس حركة الهمزة في الأصل - كما قال ابن مالك - وكان للواو في ذلك حق، فجاءوا بها في جمع ما لامه واو سالمة؛ ليشاكل الجمع الواحد في سلامة الواو رابعة بعد ألف، وإن كانتا متغايرتين، فقالوا: هراوي، وعلوي^(٢)، ومفردهما هراوة وعلوة.

■ وكذلك الواو في ذوائب بدل من الهمزة التي هي عين في (ذؤابة)، وكان

القياس: ذَأَأِإِب، إلا أنه أُبدل من الهمزة واو لاجتماع ثلاثة أحرف متجانسة^(٣).

■ وإنما لم يلزم إبدال الهمزة من الواو فيقال في وجوه أجوه، وفي وعد أعد،

وفي أثوب أثوب، وذلك لأن الضمة في الواو مجانسة لطبيعتها، وإن كان مستثقلاً،

ولأن الأصل في الإبدال اللزوم أن يكون لعلّة ملازمة ولم يوجد^(٤).

(١) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه ٣/٣٣٠ - ٣٣١.

(٢) ينظر إيجاز التعريف ص ١١٥.

(٣) ينظر التعليقة ٣/٣١٣.

(٤) ينظر اللباب ٢/٢٩٠ - ٢٩١.

ومن مسائل الإعلال بالحذف:

- إبدال الحركة بمجانسة المحذوف، فإن كان المحذوف واوًا أبدلت الحركة ضمة، وإن كان ياءً أبدلت كسرة، ونقلت، أي: إلى فاء الكلمة، نحو: قام وباع، أصلهما: قَوْمٌ وبيِعَ، تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفًا، فإذا أسندتا إلى التاء، قيل: قُمت وبيعت^(١).

- تحريك ما قبل الآخر بعد حذفه بحركة تجانس الضمير، وذلك إذا كان الضمير واوًا والآخر ياءً، مثل: ترمون، أصله: ترميئون، أو العكس أي إذا كان المسند إليه ياء الضمير وآخر المسند واوًا؛ نحو: أنتِ تعفين، والأصل تعفوين، فاستنقل ضم الياء المكسور ما قبلها، وكسر الواو المضموم ما قبلها، فخففتا بالتسكين، وخيف انقلابهما فحرّك ما قبلهما بما يجانسهما^(٢).

- حذف الواو إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة، كقولك في وعد ووزن: يَعد ويَزن، وعلّة ذلك أن الواو من جنس الضمة، وهي مقدرة بضميتين والكسرة التي بعدها من جنس الياء التي قبلها، ووقوع الشيء بين شيئين يخالفانه مُستقل يُفرّ منه، لا سيما إذا غلب الشيطان على الشيء الواحد، وقد وُجد ذلك ههنا؛ لأن الياء متحركة فهي كثلاث حركات والكسرة رابعة والواو كحركتين، والمتجانسات أكثر فغلبت^(٣).

ومن ثمّ لم تُحذف الواو من نحو: يُولد، وكذلك لم تُحذف الياء إذا وقعت بين ياء وكسرة، نحو: يَسر ييسر، ويَمَن ييمن؛ لأنه لا تنافر بين المتجانسات بل بين المتضادات كما سبق^(٤).

(١) ينظر التسهيل وشرحه لابن مالك ١٢٤/١ - ١٢٦، والتذليل والتكميل ١٤٦/٢.

(٢) ينظر شرح التسهيل ١٢٦/١ - ١٢٧، والتذليل والتكميل ١٤٧/٢.

(٣) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٣٥٣/٢.

(٤) ينظر ص ١٢ من هذا البحث، ويُراجع اللباب ٣٥٤/٢.

هذا ومما يلحق بالحذف:

- حذف التاء الثانية جوازاً في مثل: تتقلد وتتباع وتبتخر، أي فيما اجتمع فيه تاءان في أول مضارع تفعلّ وتفاعل وتفعّل. فتقول: تقلد وتباعد وتبتخر. وإنما حذفت التاء الثانية في مضارع الأبواب الثلاثة؛ لاجتماع الحرفين من جنس واحد، وهو ثقيل وعدم إمكان الإدغام حتى يزول ذلك الثقل لرفضهم الابتداء بالساكن، والحذف للتخفيف أولى من إبقاء المتجانسين وإدغامهما والإتيان بالهمزة^(١).

- حذف الياء المتحركة عند النسب إلى سيّد وهيّن، فيقال: سيديّ وهيئيّ، وإنما حذفوا الياء لثقل الاسم باجتماع ياءين وكسرتين بعدهما ياء الإضافة، فثقل عليهم اجتماع هذه المتجانسات، فحذفوا الياء تخفيفاً^(٢).

٢. الإبدال:

يتضح أثر ظاهرة التجانس في باب الإبدال من خلال ما يأتي:

١- إبدال أحد المتجانسين حرفاً من غير ذلك الجنس:

لاستتقال التضعيف كما سبق، وذلك قولهم في تقضضت تقضيت، وفي أملت أملت^(٣).

ومنه أيضاً إبدال التاء من السين في نحو: طست، فالأصل فيه طسّ، والدليل على ذلك أنك إذا صغرت قلت: طسيس فترده إلى السين^(٤).

وكذلك إبدال الياء من الهاء في دهديت، فالياء بدل من الهاء في دهدهت، كما قالوا: تطفيت، والأصل تطففت؛ استتقالاً لاجتماع أحرف من جنس واحد^(٥).

(١) ينظر شرحان على مراح الأرواح ص ٥٠.

(٢) ينظر شرح المفصل ١٤٧/٥.

(٣) ينظر ص ١٣ من هذا البحث، ويُراجع المقتضب ٣٨١/١.

(٤) ينظر الجمل في النحو ص ٢٩٨، واللسان (طمس).

(٥) ينظر شرح كتالِب سيبويه ٢٠٧/٥.

٢- إبدال حرفٍ حرفاً آخر ليحدث التجانس.

من ذلك إبدال الصاد من السين إذا كان بعدها قاف أو خاء أو طاء أو غين، فنقول في سَقَرٍ وسِراطٍ وسَخَرٍ وأسْبِغَ^(١): صقرٍ وصراطٍ وصخرٍ وأصبغٍ، والسبب في ذلك أن القاف والطاء والحاء والغين حروف استعلاء، والسين حرف منسفل، فكرهوا الخروج من تسفل إلى تصعد، فأبدلوا من السين صادًا ليتجانس الحرفان^(٢)، ولا يمتنع توسط حرفٍ أو حرفين بينهما وبين السين^(٣).

ومنه أيضًا إبدال الطاء من التاء إذا كانت فاء "افتعل" حرف إطباق، وحروف الإطباق أربعة: الصاد والضاد والطاء والظاء، فحولوا التاء طاء؛ لأنها من مخرجها، والطاء مجانسة لبقية حروف الإطباق^(٤). فقالوا في افتعل من الصبر اصطبر، وفي الضرب اضطرب وفي طلع اطلع، وفي ظل اظلم.

وكذلك إبدال الدال من تاء الافتعال، إذا كانت الفاء دالاً أو ذالاً أو زايًا، لأن هذه الحروف الثلاثة مجهورة والتاء حرف مهموس، وبين المجهور والمهموس تضاد، والجمع بين المتضادين ثقيل، فأرادوا التجانس بينهما، وأبدلوا من مخرج التاء حرفاً مجهوراً وهو الدال^(٥)، كما قالوا في افتعل من دان، أدان، وفي زجر: زجر: ازدجر، وفي ذكر: اذكر، ويجوز في الأخير وجهان آخران وهما: إبدال الذال دالاً ثم تدغم الدال في الدال فيقال: اذكر، أو إبدال الدال ذالاً ثم إدغام الذال في الذال ويقال: اذكر^(٦).

هذا وتبدو ظاهرة التجانس قوية في أبواب متفرقة أخرى صرفية مثل:

(١) شيء سابغ أي كامل واف (ينظر اللسان سبغ).
 (٢) ينظر الممتع الكبير في التصريف ص ٢٧٣، ويُراجع الحجة للفارسي ٥٢/١، واللباب ٤٧٩/٢، وشرح الشافية للرضي ٢٣٠/٣ - ٢٣١ وشرحان على مراح الأرواح ص ١٥١ - ١٥٢.
 (٣) ينظر شرحان على مراح الأرواح ص ١٥١.
 (٤) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٣٤٧/٢.
 (٥) ينظر شرحان على مراح الأرواح ص ٩٠.
 (٦) ينظر التصريح بمضمون التوضيح ٣٩٢/٢.

- توكيد الفعل بالنون:

يقول ابن مالك:

وَأَشْكُلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكِ قَدْ عَلِمًا (١)

فيحرك آخر المؤكد بالنون قبل المضمرة اللين بحركة تجانسه، المضمرة اللين هو ألف الاثنين وواو الجمع وياء المخاطبة، فيفتح آخر المؤكد قبل الألف ويضم قبل الواو ويكسر قبل الياء.

وأما حكم المضمرة في نفسه، فإن كان ألفاً أُقِرَّتْ لِحَفَّتِهَا، وإن كان واواً أو ياءً حُذِفَتْ، وتركت الحركة المجانسة دليلاً عليهما، تقول: هل تضربان يا زيدان؟ وهل تضربن يا زيدون؟، وهل تضربن يا هند؟ (٢)

أما إذا كان الفعل معتل الآخر بالواو أو الياء وأكد بالنون، فإن الواو تُحذف وتبقى الحركة المجانسة على ما قبلها، نحو: اعزَّنْ، وكذلك تُحذف الياء وتبقى الحركة المجانسة على ما قبلها، نحو: ارمنَّ.

وفي ذلك يقول ابن مالك:

.... وفي واوٍ ويا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي (٣).

أما إذا كان آخر المعتل ألفاً وأُسند إلى واو الجماعة وياء المخاطبة عند التوكيد، فإن الواو تُضم، والياء تُكسر، وإنما احتيج إلى تحريكهما ولم يحذف؛ لأن قبلهما حركة غير مجانسة، تقول: اخشونَّ واخشينَّ (٤).

٣. الإدغام:

فإذا اجتمع حرفان متجانسان أو متقاربان في المخرج أُدغم الحرف الأول في الحرف الثاني، لتقل المكرر، وذلك لأنه إذا اجتمع في كلمة واحدة حرفان

(١) ألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل ٢٥٨/٣.

(٢) ينظر توضيح المقاصد والمسالك ١١٨٢/٣.

(٣) ألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل ٢٥٩/٣.

(٤) ينظر توضيح المقاصد والمسالك ١١٨٣/٣.

متجانسان، ولم يُدغم في الثاني ينتقل اللسان من مخرج الحرف، ثم يعود إلى هذا المخرج مرة أخرى، نحو: مدد، فاستثقلوا أن يزيلوا ألسنتهم عن شيء ثم يعيدوها إليه؛ إذ في ذلك كلفة في اللسان، فإذا أُدغم زال ذلك الثقل، فإن النطق بالحرفين يكون دفعة واحدة، ويصيران بتداخلهما كحرف واحد^(١)، وللإدغام أحكام وقواعد تضبطه لا مجال للحديث عنها هنا^(٢).

٤. الإمالة:

ومعنى الإمالة لغة: مصدر قولك: أملت الشيء أميله إمالة، إذا عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها^(٣). ومعناها اصطلاحاً هو: أن تميل الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة^(٤)، نحو: عابد، وعالم، ومساجد، ومفاتيح.

وإنما دخلت الإمالة الكلام ليتجانس الصوتان^(٥).

وهو ما عبّر عنه سيبويه بقوله: "وإنما أمالوها [يعني الألف] للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقرّبوها منها... فالألف قد تشبه الياء، فأرادوا أن يقرّبوها منها"^(٦) منها^(٦).

فالغرض من الإمالة تقريب الأصوات بعضها من بعض لضرب من التجانس، وذلك إذا ولي الألف كسرة، فيميلون الفتحة قبل الألف إلى الكسرة، فيميلون الألف

(١) ينظر شرحان على مراح الأرواح ص ٨١.

(٢) ينظر الكتاب ٤/٤٣١، والمقتضب ١/٣٢٨، والأصول ٣/٤٠٥، المفصل وشرحه لابن يعيش ١٠/١٢٠، والبدیع في علم العربية ٢/٦٢٠، وارتشاف الضرب ١/٣٣٧.

(٣) ينظر تمهيد القواعد ١٠/٥٨٢٣.

(٤) ينظر الأصول ٣/١٦٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٦١٣، وشرح الشافية ٣/٤، وارتشاف الضرب ٢/٥١٨.

(٥) ينظر المنصف ١/٤٢، والبدیع في علم العربية ٢/٣٣٤، والمفصل بشرح ابن يعيش ٩/٥٣، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/٤٥٢، وتوضیح المقاصد والمسالك ٣/١٤٩٦.

(٦) الكتاب ٤/١١٧.

نحو الياء، فكما أن الفتحة ليست فتحة محضة، فكذلك الألف التي بعدها، لأن الألف تابعة للحركة، فكأنها تصير حرفاً ثالثاً بين الألف والياء^(١).

(١) ينظر شرح المفصل ٥٤/٩.

الخاتمة

- وبعد هذا التطواف بين نصوص العلماء المتناثرة، والتي ورد فيها لفظ التجانس، أرصد هنا أهم ما توصلت إليه من نتائج، وهي على النحو الآتي:
١. أن هناك فرقاً بين المجانسة والمشاكلة، فالمشاكلة أقرب إلى المشابهة والمماثلة الظاهرة، أما المجانسة فإنها تكون في حقيقة الشيء وماهيته.
 ٢. وقع التجانس بين اسمين ظاهرين، وبين ظاهر ومضمر، وبين حرفين، وبين حركتين، وبين الحروف والحركات، وبين الحركة والعمل، وبين الحرف والفعل.
 ٣. كما توصلت بفضل الله تعالى إلى جملة من الضوابط التي تحكم ظاهرة التجانس، ومنها:
 - أن من شأنهم أن يتبعوا الشيء نظيره ليتجانس الكلام.
 - أن الشيء إذا جاوز حده جانس ضده.
 - أنه لا تنافر بين المتجانسات بل بين المتضادات.
 - أنه قد يُلجأ إلى التأويل ليحصل التجانس.
 - أن اجتماع المتجانسين مطلقاً ثقيل، فأدى ذلك إلى إبدال أحد الحرفين المتجانسين حرفاً من غير ذلك الجنس، أو النقل إلى صيغة أخرى، أو الحذف، أو الفصل بين المتجانسين بفواصل، أو الإدغام، أو الإخفاء.
 ٤. ورد التجانس لتوضيح الظواهر النحوية والتصريفية، أو التعليل لها.
 ٥. كانت ظاهرة التجانس بين الحروف والحركات هي الأكثر شيوعاً، سواء في الظواهر النحوية أم التصريفية.
 ٦. من أثر التجانس بين الحروف والحركات، إنابة الحروف عن الحركات في الإعراب، ودلالة الحركة على الحرف المحذوف، وتعليل بعض الأحكام.

٧. تبين أن من أثر التجانس في الظواهر النحوية تعدد الإعراب تبعاً للتجانس، وكونه شرطاً لتحقيق وقوع الظاهرة.
٨. كان للتجانس أثر كبير في الظواهر التصريفية، ظهر من خلال الإعلال والإبدال والإدغام والإمالة.
٩. أن علة التجانس جاءت للشيء ونقيضه ، فلم تحذف الواو من نحو يُوعَد لمجانسة الضمة قبلها ، وقُلِبَت الواو تاء في مُتَّعِد ، وأصلها قبلها ، مَوْتَعِد كراهية الواو والضمة قبلها .
- وآخر دعوانا سبحانك اللهم، والحمد لله رب العالمين.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية
٧	١١٧	المائدة	﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾
٢٤	٦	التوبة	: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾
٥	٥٥	الروم	﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾
٧	١٦٥	الصافات	﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾
٩	٦٤	غافر	﴿وَصَوَّرَكُمُ فَأَحْسَنَ صُورَكُمُ﴾
١٦	٤٩	الطور	﴿وَإِذَا بَرَأَ النَّجُومَ﴾
٨	٤٩	القمر	﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾
١٢	١٩	الملك	﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾

فهرس الأشعار

الصفحة	البحر	القائل	البيت
١٢	الطويل	ليبيد بن ربيعة	وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُويَهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأناملُ
٩	البسيط	امرئ القيس	قد أَشْهَدُ الغارةَ الشَّعْواءَ تَحْمِلُنِي جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةَ اللِّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ
٩	البسيط	امرئ القيس	كالدلو بُنَّتْ عَراها وهي مُنْقَلَةٌ وخالها وَدَمٌ مِنْها وَتَكْرِيْبُ
١٥	الوافر	جرير	أَقْلَى اللُّومِ عَاذِلَ وَالْعِتابِ وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابِنُ

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مطبعة المدني، ط. أولى ١٤١٨هـ.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د/ عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط: ثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام، تحقيق د/ علي فودة نيل، الرياض، ط: أولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط: ثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات لأبي البقاء العكبري، تحقيق إبراهيم عطوه عوض، المكتبة العلمية، لاهور-، باكستان.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: ١٩٢٨م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، تحقيق محمد المهدي عبدالحق عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ، ط: أولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر، ط: ثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- البديع في البديع لابن المعتز، دار الجيل، ط: أولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق: د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

- البرهان في علم القرآن للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط: أولى ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للمرئى الزبيدي، مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، وكنور إشبيليا، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م ، ١٤٣٩ - ٢٠١٨م.
- التعريفات للشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: أولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- التعليقة على كتاب سيويه لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي، القاهرة، ط: أولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق أ. د/ علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط: أولى ١٤٢٨هـ.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار القومية العربية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق أ. د/ فايز زكي دياب، دار السلام، القاهرة، ط الثانية ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط: أولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ط: خامسة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

- جمهرة اللغة، لابن دريد الأزدي، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط: أولى ١٩٨٧م.
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، المكتبة العصرية، بيروت.
- الحجة للقراءة السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، ١٤٠١هـ - ١٤١٣هـ ، ١٩٨٤م - ١٩٩٣م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط: الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- درة الغواص في أوهام الخواص لأبي محمد الحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط: أولى ١٩٩٨م - ١٤١٨هـ.
- ديوان امرئ القيس، دار المعارف، ط: خامسة.
- ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، ط: أولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري، تحقيق محمد سليم الجندي، دار صادر، بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د/ حسن هندراوي، دار القلم، ط: ثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- شرحان علي مراح الأرواح في علم الصرف لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز، مطبعة مصطفى الباني الحلبي، ط الثالثة ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م.
- شرح الأزهرية لخالد الأزهرري، بولاق، القاهرة.

- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ عبدالرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختون، ط: أولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح التصريف للثماميني، تحقيق د/ إبراهيم بن سليمان النعيمي، مكتب الرشد، ط: أولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، الشرح الكبير، تحقيق د/ صاحب أبو جناح.
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح الرضي علي كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق أد/ يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بشرح ابن عقيل للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، ط: ثانية.
- شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تأليف محمد بن مصطفى القوجوي (شيخ زاده)، تحقيق إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، وإحياء التراث، الطبعة الأولى.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: أولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتنبّي، القاهرة.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين، تحقيق د/ تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الخانجي، ط: أولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، للجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط: رابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة العلوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط: أولى ١٤٢٣هـ.
- ظاهرة المشاكلة في التراث النحوي، د/ رياض عبود إهوين، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد ٤٣، نيسان ٢٠١٩م.
- علل النحو، أبو الحسن بن الوراق، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط أولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لأبي الحسن بن رشيق القيرواني، دار الجيل، ط: خامسة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب للجامي، تحقيق: د/ أسامة طه الرفاعي.
- كتاب سيبويه، تحقيق الشيخ عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
- كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د/ مهدي المخزومي، ود/ إبراهيم السامرائي، دار الهلال.
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي، د/ عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط: ثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق د، عبدالله النبهان، دار الفكر، دمشق ط أولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- لسان العرب لابن منظور، دار المعارف.
- اللامات للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط: ثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- اللّمْحة في شرح اللّمْحة لابن الصائغ، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط: أولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- مجمل اللغة لابن فارس، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. ثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالوية، مكتبة المتنبّي، القاهرة.
- المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق د، صلاح الدين عبدالله السنكاوي، مكتبة العاني، بغداد.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د/ عبدالجليل عبده شلبي، القاهرة، ط: أولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، د/ أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط: أولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق مجموعة من المحققين، مكة المكرمة، ط: أولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- مقاييس اللغة لأحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩هـ.
- المقدمة الجزولية في النحو للجزولي، تحقيق د/ شعبان عبدالوهاب محمد، أم القرى، ط: أولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الأشبيلي، مكتبة لبنان، ط: أولى ١٩٩٦م.
- المنصف شرح تصريف المازني لأبي الفتح عثمان بن جني، - دار إحياء التراث القديم، ط: أولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- منهج السالك وحاشية الصبان، دار إحياء الكتب العلمية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
- موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي، تحقيق د/ علي دحروج، مكتبة لبنان.
- نزهة الطرف شرح بناء الأفعال في علم الصرف، صادق بن محمد البيضاني، العين، ١٤٢١هـ.

References

- Irtishaf Ad-Darb min Lisaan Al-Arab, Abu Hayyan Al-Andalusi, Al-Madani Press, 1st edition, 1418AH.
- Al-Usul fi An-Nahw, Ibn As-Sirraj, Ar-Risala Foundation, 2nd edition, 1407AH - 1987AD.
- Al-Irab an Qawaed Al-Irab, Ibn Hisham, Riyadh, 1st edition, 1401AH - 1981AD
- Irab Al-Quran, Abu Jafar An-Nahas, 2nd edition, 1405AH - 1985AD.
- Imlaa ma Mann bihi Ar-Rahman min Wjoh Al-Irab wa Al-Qiraat, Abu Al-Akbari, Al-Ilmiyyah Bookshop.
- Al-Burhan fi Elm Al-Quran, Az-Zarkashi, Dar Al-Maarifa, Beirut, 1st edition, 1376AH - 1957AD.
- Taj Al-Arous min Jawaher Al-Qamous, Al-Mortada Az-Zubaydi, Dar Al-Hidayah.
- At-Tazyeel wa At-Takmeel fi Sharh At-TaSheel, Abu Hayyan Al-Andalusi, Dar Al-Qalam, 1426AH - 2005AD.
- At-Tareefat, Sherif Al-Jarjani, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1403AH - 1983AD.
- At-Taleeqah ala Kitab Sibawayh, Abu Ali Al-Farsi, 1st edition, 1410AH - 1990AD.
- Tamheed Al-Qawaed bi Sharh TaSheel Al-Fawead, Nazir Al-Gaish, Dar As-Salam, Cairo, 1st edition, 1428AH.

- Gawaher Al-Balaghah fi Al-Maani wa Al-Badeea wa Al-Bayan, Ahmed bin Ibrahim bin Mustafa Al-Hashemi, Al-Asriyyah Bookshop, Beirut.
- Al-Hujjah li Al-Qiraat As-Sabaa, Abi Ali Al-Farsi, Dar Al-Mamoun li At-Turath, 1401AH - 1413AH, 1984AD – 1993AD.
- Khazanat Al-Adab wa Lub Lubab Lisan Al-Arab, Abd Al-Qader Al-Baghdadi, Al-Khanji Bookshop, 3rd edition, 1417AH - 1997 AD.
- Al-Khasaes, Abu Al-Fateh Othman bin Jinni, Egyptian General Book Authority, 1406AH- 1986AD.
- Durrat Al-Ghawas fi Awham Al-Khawas, Abu Muhammed Al-Hariri, Cultural Book Foundation, Beirut, 1st edition, 1998AD – 1418AH.
- Sharh Al-Azhariyya, Khaled Al-Azhari, Bulaq, Cairo.
- Sharh At-TaSheel, Ibn Malik, 1st edition, 1410AH - 1990AD.
- Sharh At-Tasreef, Aththamamini, Ar-Rushd Office, 1st edition, 1419AH - 1999AD.
- Sharh Jumal Az-Zajajji, Ibn Asfour, Ash-Sharh Al-Kabeer.
- Sharh Shafiyyat Ibn Al-Hajib, Radi Ad-Din Al-Estrabazi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut.
- Sharh Al-Muffassal, Ibn Yaish, Al-Mutanabi Bookshop, Cairo.
- Sharh Al-Muqadimah Al-Jazouliyyah Al-Kabeer, Abu Ali Al-Shaloubin, Al-Khanji Bookshop, 1st edition, 1413AH - 1993AD.

- As-Sihah (Taj Al-Lughah wa Sihah Al-Arabiyyah), Al-Johari, Dar El Ilm Lilmalayin, Beirut, 4th edition, 1407AH - 1987AD.
- At-Tiraz li Asrar Al-Balagha wa Oloum Haqaeq Al-Ijaaz, Yahya bin Hamza Al-Alawi, Al-Asriyyah Bookshop, Beirut, 1st edition, 1423AH.
- Zaherat Al-Mushakalah fi At-Turath An-Nahwi, Dr. Riyad Abboud Ehwin, Journal of the Faculty of Basic Education for Educational and Human Sciences, Babylon University, No. 43, April 2019.
- Al-Kuliyyat, (Mujam fi Al-Mustalahat wa Al-Forouq Al-Lughawiyah), Abu Al-Baqqa, Ayoub bin Musa Al-Kafwi, Ar-Risala Foundation, 2nd edition, 1419AH - 1998AD.
- Al-Lubab fi Elal Al-Binaa wa Al-Iraab, Abu Al-Baqaa Al-Akbari, Dar al-Fikr, Damascus, 1st edition, 1416AH-1995AD.
- Lisaan Al-Arab, Ibn Manzoor, Dar Al-Maarif.
- Al-Lamat, Az-Zjajji, Dar Al-Fikr, Damascus, 2nd edition, 1405AH - 1985AD.
- Al-Lamha fi Sharh Al-Mulhah, Ibn al-Sayyegh, Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Medina, 1st edition,
- Mujam Al-Lughah Al-Arabiyyah Al-Muaserah, Dr. Ahmed Mukhtar Omar, Aalam Al-Kutub, 1st edition, 1429AH - 2008AD.

- Al-Maqased Ash-Shafiyyah fi Sharh Al-Khulasah Al-Kafiyyah, Ash-Shatibi, Makkah Al-Mukarramah, 1st edition, 1428AH - 2007AD.
- Maqayees Al-Lughah, Ahmed bin Fares, Investigated by Abdul Salam Haroun, Dar al-Fikr, 1399AH - 1979AD.
- Al-Muqtdab, Muhammad Abd-al-Khaliq Edimaa, Supreme Council for Islamic Affairs 1399AH.
- Al-Muqadimmah Al-Jazouliyyah fi An-Nahw li Al-Jazouli, Umm Al-Qura, 1st edition, 1408AH - 1988AD.
- Al-Mumtiea Al-Kabeer fi At-Tasreef, Ibn Asfour Al-Ishbili, Lebanon Bookshop, 1st edition, 1996AD.
- Al-Munsif Sharh Tasreef Al-Mazeni, Abu Al-FaTh Othman bin Jinni, Dar Ihyaa At-Turath Al-Qadeem, 1st edition, 1373AH - 1954AD.
- Manhaj As-Salik wa Hashiyyat As-Sabban, Dar Ihyaa Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Faisal Issa Al-Babi Al-Halabi.
- Mawsouat Kashaf Istilihat Al-Oloum wa Al-Fonoun, Muhammad bin Ali At-Tahanawi, Lebanon Bookshop.
- Nuzhat At-Taraf Sharh Binaa Al-Afaal fi Elm As-Sarf, Sadiq bin Muhammed Al-Bidani, Al-Ain, 1421AH.